



أزمة إنسانية في إقليم
تيجراي بإثيوبيا

تحرير: منة خالد

١٣ يونيو ٢٠٢١



مقدمة

. في الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠ ووسط وباء جائحة (كوفيد - ١٩) ، اندلع صراع عسكري في القرن الأفريقي، حيث قام صراع عسكري في إثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا وحكومة إقليم تيجراي في الشمال، مما أدى إلى أزمة إنسانية ونزاع إقليمي ومجاعة.

كانت منطقة تيجراي وهي منطقة تاريخية تعاني من عجز غذائي. ومع ذلك ، وبعد عام ١٩٩١ ، تطور الاقتصاد بدعم من المانحين الدوليين لمنع تكرار مأساة ثانية.

إن الإنجاز الكبير الذي استغرق ثلاثة عقود لإنشائه من قبل الحكومة الإثيوبية والمانحين الدوليين يقترب من نهايته مع استمرار الصراع وعودة المجاعة. حيث تضرر الاقتصاد والنظام الغذائي بشدة من الأعمال العدائية وما ترتب عليها من إغلاق للبنوك وانقطاع تحويلات الموارد الحكومية والنهب الجماعي. وقد أدت تلك العوامل ، جنباً إلى جنب مع تأثير جائحة كوفيد-١٩ ، وانخفاض غلة المحاصيل إلى ضعف مزمن لدى الناس.

حيث أدى التعطيم على المعلومات وانقطاع وسائل الإتصال في تيجراي إلى صعوبة تقييم حالة النزاع وعواقبه على المدنيين حتى الآن. كما أن الفراغ الذي تركته وسائل الإعلام والمنظمات الدولية في تغطية الوضع في تيجراي وسلبية المجتمع الدولي ، والمخاوف المتزايدة من تصعيد الصراع إلى مجاعة قد دفعت جميع تلك العوامل إلى قيام ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان إلى الاهتمام وإثارة النقاش فيما يتعلق بقضية تيغراي. .

يركز هذا التقرير على النزاع المسلح الدائر في تيجراي ويحدد تداعياته على المدنيين. حيث يتضمن القسم الأول من التقرير لمحة موجزة عن تيجراي ومسألة الأمن الغذائي قبل اندلاع الحرب ، وفهم السبب وراء تعرض تيغراي لمجاعة ثانية. أما القسم الثاني فيسلط الضوء على أسباب النزاع المسلح والجرائم التي ارتكبتها المتحاربون.

ويناقش القسم الثالث من التقرير الآثار الوخيمة للنزاع والأذى والعنف الذي تسببت فيه الأطراف المعنية ضد المدنيين في إقليم تيجراي . حيث أن الجوع الذي يلوح في الأفق وانعدام الأمن الغذائي ، وتدمير المرافق ، ونزوح السكان ، وعدم وصول المساعدات الإنسانية هي من أشد عواقب النزاع على المدنيين.

فيما يتضمن القسم الرابع من التقرير استجابة المجتمع الدولي للنزاع المسلح الذي يتسم بالسلبية.

نظرة عامة موجزة على تيجراي

عرفت تيجراي ، التي تشترك في الحدود مع إريتريا ، الاضطرابات منذ عقود ، والمجاعة ، والحرب الإثيوبية الإريتيرية في عام ١٩٩٨ ، وسنوات التوتر التي تلت ذلك حتى التوصل إلى اتفاق سلام في عام ٢٠١٨ ، إلى الصراع المسلح الحالي.

كان انعدام الأمن الغذائي قبل النزاع في تيغراي حرجاً بالفعل. حيث كانت المنطقة تاريخياً منطقة بها عجز غذائي تعتمد على العمالة المهاجرة. وعلى مر السنين ، شهدت تيجراي حرباً أهلية مدمرة ، وفقراً ، ومحناً مناخية ، وتربة هشّة ، الأمر الذي أدى إلى مجاعة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥. الأمر الذي ترتب عليه وفاة مليون شخص بسبب الجوع.

ونظراً لأن معظم منطقة تيجراي جزء من حوض نهر تيكيزي كما أن نصفه مغطى بأراضي المحاصيل والشجيرات ، فإن مصدر الرزق الرئيسي للمواطنين هو إنتاج المحاصيل وتربية الماشية في المزارع العائلية الصغيرة. وقد ساهمت التربة الصخرية لأراضي تيجراي في

انخفاض غلة المحاصيل وكانت سبل العيش الريفية تعتمد على الأنشطة خارج المزرعة لتكملة محاصيلهم. بالإضافة إلى انخفاض غلة المحاصيل ، كما أنه كانت العديد من المناطق في المنطقة تعاني من الجوع وأزمة الغذاء بسبب غزو الجراد الصحراوي الذي أثر سلبيًا على محاصيل المحاصيل. ومع ذلك ، تم تحويل تيجراي من منطقة غير منتجة من الناحية الزراعية إلى واحدة من أكثر المناطق التي تتمتع بالأمن الغذائي في إثيوبيا بسبب التغيير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية.

بعد عام ١٩٩١ ، تم تطوير الاقتصاد. حيث أدخلت الحكومة تحسينات على عدد مختلف من النواحي الاجتماعية وأصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات الكبيرة نموًا في إفريقيا، وكان الدافع وراء التنمية إلى حد كبير هو الجهود التي تمت على مستوى القاعدة الشعبية في المناطق الريفية.

ورغم أن انعدام الأمن الغذائي هو مشروعًا تقوده الحكومة ؛ ولكن بمجرد تعطل الوضع السياسي والاقتصادي للحكومة الإثيوبية ، وتدهور علاقاتها مع الدولة المجاورة ، أصبحت المنطقة عرضة لانعدام الأمن الغذائي مرة أخرى. حيث أحدث النزاع المسلح الحالي تحولاً سلبياً في التغيير الاقتصادي الإيجابي الذي حدث من قبل في تيجراي ، تاركًا المدنيين في حالة خطيرة يرثى لها.

نزاع تيغراي المسلح في إثيوبيا

إن سكان إقليم تيجراي يعاني من أزمة إنسانية. حيث يعاني عدد سكانها الذي يبلغ ٥,٧ مليون شخص من النزاع المسلح ، ولقد بدأ الصراع في الرابع من نوفمبر ، عندما أعلنت القوات الحكومية الإثيوبية الإطاحة بالجبهة الشعبية لتحرير تيجراي من السلطة في الإقليم بعد أن اتهمت الحكومة الجبهة بمهاجمة مقر القيادة الشمالية ، الذي يعمل بقوات اتحادية من القوات الإثيوبية. وشاركت قوة الدفاع الوطني (ENDF) في النزاع المسلح في تيجراي بأربعة أطراف: قوة دفاع تيجراي والميليشيات المرتبطة بها، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) ؛ وقوات الدفاع الإريتيرية (EDF) ؛ وقوات الأمهرة الإقليمية الخاصة والميليشيات الموالية لها، وقوات الدفاع الوطني ، و EDF كما أن قوة أمهرة تحالفت ضد TDF.

وعلى الرغم من بدء الصراع في الرابع من شهر (نوفمبر) ، كان هناك استياء متزايد بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي ورئيس الوزراء أبي أحمد ، الذي نقد سلسلة من الإصلاحات التي أضعفت جبهة تحرير تيجراي منذ تنصيبه في عام ٢٠١٨. وفي سبتمبر ٢٠٢٠ ، تصاعدت التوترات بسبب تأجيل الانتخابات العامة نتيجة الوفاء ، مما دفع الحكومة إلى قطع التمويل عن المنطقة. وبلغ الوضع ذروته مع اندلاع النزاع المسلح في نوفمبر. حيث اشتد القتال على مدار شهر نوفمبر ، كما أكد أبي أحمد أن العملية ستنتهي "قريباً".

كما أنه بعد أسابيع من القتال ، أثارت الأمم المتحدة مخاوفها بشأن احتمال ارتكاب جرائم حرب في إقليم تيجراي. كما أن التقارير قد كشفت أن شعب تيجراي قد تعرض في الأيام الأولى للنزاع لقصف عنيف من إريتريا أدى إلى استهداف مدنيين أكثر من الجيش الإثيوبي. بالإضافة إلى ذلك ، فقد قدرت أحزاب المعارضة في إثيوبيا أن أكثر من ٥٠ ألف مدني قتلوا في ذلك الصراع المسلح حتى شهر فبراير.

وقد ثقت منظمات حقوقية دولية نيران دبابات في حميرة عبر الحدود الإريتيرية الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار وتدمير للمنازل والشركات والمدارس وأماكن العبادة والمستشفى الرئيسي في البلدة. وقد اشتمل النزاع المسلح على انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب مصحوبة بقتل المدنيين ، واغتصاب وتعذيب ونهب ، وتدمير للأصول والمرافق الصحية.

وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء في وقت سابق من شهر نوفمبر أن العمليات ستنتهي "قريباً" ، إلا أن القتال لا يزال مستمرًا. بالرغم من تزايد الضغط من قبل المجتمع الدولي على إثيوبيا لوقف الصراع وإعلان وقف إطلاق النار ؛ ومع ذلك ، لا توجد مؤشرات على إنهاء الصراع. حيث يعاني المدنيون من عواقب نزاع من صنع الإنسان بالكامل.

تداعيات الصراع المسلح

لقد أدى الجنود الإثيوبيون والإريتريون والمتحاربون في الصراع إلى تفكيك النظام الاقتصادي والغذائي في المنطقة بالكامل ، تاركين المدنيين يعانون من العواقب الوخيمة للصراع المستمر. كما أن أفعال الأطراف المتحاربة حرمت الناس عن عمد من الضروريات التي لا غنى عنها لبقائهم ، وهي أفعال ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية ويحظرها القانون الدولي كما تصف تقييمات المنظمات غير الحكومية الداخلية التي استعرضتها صحيفة الغارديان تدمير "المعدات الزراعية ومخزون البذور والبنية التحتية بالإضافة إلى محاولات متعمدة مختلفة من قبل القوات الإثيوبية والإريتريّة لتأخير القوافل وكشفت التقارير أن هناك سرقة للطعام والمواد الأساسية الأخرى. حيث تتجلى أشد العواقب الوخيمة للنزاع في انعدام الأمن الغذائي ، وتدمير المرافق .

انعدام الأمن الغذائي

مع بدء النزاع المسلح في نوفمبر ٢٠٢٠ ، وهو ذروة موسم الحصاد في تيجراي. فقد توقف موسم الحصاد لعام ٢٠٢٠ من نوفمبر إلى يناير وأدى ذلك إلى انتظار الأسر عامًا آخر حتى أول فرصة لها للحصاد. وقد قدرت الأمم المتحدة أن "أكثر من ٩٠ ٪ من المحصول قد فُقد بسبب النهب أو الحرق أو غير ذلك من أشكال التدمير ، وأن ٨٠ ٪ من الماشية في المنطقة قد نُهبَت أو ذُبِحت".

إن التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) ، وهو إطار يستخدم مقياس من خمس مراحل من الشدة لتحديد حالة الأمن الغذائي للمناطق الجغرافية والسكان ، ويصدر أيضاً تحذيرًا من المجاعة ، حيث أجرى تحليلًا لأجزاء من إقليم تيجراي في أكتوبر ٢٠٢٠ ، وكان مستوى الأمن الغذائي في المرحلة الثانية من التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي ، وهذه هي المرحلة الأولى التي يعتبر فيها السكان عمومًا بحاجة إلى مساعدة إنسانية منقذة للحياة". ومع ذلك ، لم يتم الإعلان عن موعد تحديث IPC بعد ، بل تدهور الوضع بالفعل نتيجة للنزاع المسلح.

من ناحية أخرى ، أصدرت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS Net) ، وهي منظمة مستقلة تمولها حكومة الولايات المتحدة ، تحديثات بشأن حالة الأمن الغذائي في تيجراي منذ اندلاع الحرب ؛ الذي تم إصداره في ديسمبر ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢١ ومارس ٢٠٢١. ووفقًا لتحليل مارس ، فقد أكدت شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة أن تصاعد الصراع في جميع أنحاء البلاد يؤدي إلى النزوح وتعطيل النشاط الاقتصادي ، مما يقلل من قدرة الأسر الفقيرة على كسب الدخل في المناطق المتضررة. ومن المتوقع أن تكون نتائج المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي للبراءات للأزمة أقل من المتوسط في العديد من المناطق الرعوية وبين النازحين داخليًا في شهر سبتمبر. في تيجراي بسبب استمرار الصراع وما تلاه من خسارة في مصادر الغذاء والدخل الرئيسية ، لا سيما هجرة العمالة ، ومبيعات المواشي ، والمستويات النموذجية لـ PSNP ، ومن المحتمل أن تكون نتائج المرحلة الرابعة من التصنيف الدولي للبراءات في حالات الطوارئ " .

في الآونة الأخيرة وفي يناير ٢٠٢١ ، نشرت وكالات الأنباء ملاحظات مسربة عن اجتماع ECC في الثامن من يناير لمسؤول من الإدارة المؤقتة للجزء الأوسط من إقليم تيجراي. حيث قال المسؤول إن "المواد الغذائية وغير الغذائية أو غيرها من سبل العيش إما نُهبَت أو دمرت. وأضاف: "إذا لم يتم تعبئة المساعدات الطارئة العاجلة فقد يموت مئات الآلاف جوعاً". وبعد ٥ أشهر من تسريب تلك

الملاحظات ، لم يتم حشد المساعدات الطارئة والإنسانية حتى الآن للوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان ، مما زاد من معاناة الناس.

إن القوات الفيدرالية الإثيوبية ، وقوات أمهرة الإقليمية ، وتحالف القوات الإريترية يرتكبون عمداً جرائم تجويع على نطاق واسع. وعلى الرغم من النقص الحاد في المعلومات حول العمق والوضع وعواقب الأزمة الإنسانية في تيجراي بسبب القيود الحكومية على التغطية الإعلامية وعرقلة المساعدات الإنسانية ، أصدرت منظمة دولية في فبراير تقريراً مفصلاً يحدد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تحدث في تيجراي من قبل الجنود والمتحاربين بما في ذلك قتل المدنيين فضلاً عن الجوع والنهب ، كما قدم التقرير معلومات مفصلة عن المجزرة التي ارتكبتها جنود إثيوبيون وإريثريون في مدينة أكسوم الإثيوبية بتيجراي.

فضلاً عن القتل ، فقد ترك الجنود المدنيين في حالة اندفاع وجوع ، من خلال أخذ جميع المواد الغذائية ، وحرق المحاصيل الزراعية ، والنهب. وقام التلفزيون الألماني (ZDF) بنشر لقطات في مارس ٢٠٢١ من أكسوم تكشف الانتهاكات التي ارتكبتها الجنود. كما كشفت التقارير أن الجنود كانوا متورطين أيضاً في نهب الحبوب والبضائع من المزارعين.

لقد تسبب تجريد الأصول وحرق المحاصيل والنهب سكان تيجراي وأسره من الجوع ، وقلل من قدرتهم على كسب الدخل أو إنتاج الغذاء. في معظم مناطق تيجراي ، كما تُركت المجتمعات بدون طعام.

وخلال مذبحه أكسوم ، قام الجنود الإريثريون عمداً بقتل مئات المدنيين ، ونهب الجنود المواد الغذائية الأساسية وأخذوا شاحنات محملة بالسكر والعدس وزيت الطهي وعلف الحيوانات والدقيق من المتاجر المخزنة. وترك الجنود رفوف المحلات فارغة. كما قتلوا الماشية والجمال.

لقد استولى المتحاربون على الأصول الأساسية والغذاء وأشعلوا النيران في مزارع المدنيين. كما كشفت بيانات تتبع الحرائق من نظام إدارة معلومات الحرائق والموارد (FIRMS) التابع لناسا ، فضلاً عن التقارير الداخلية للحكومة الأمريكية ، أن القوات الإريترية والإثيوبية أحرقت بقايا ما لا تستطيع حمله ، كما حددت مقاطع فيديو أخرى جنود إريثريين يحرقون منازل المزارعين وزراعتهم ومحاصيلهم أثناء مدهامات من الباب إلى الباب.

وفي وقت متأخر من يوم الأربعاء ٩ يونيو ، ذكر مسئول في الأمم المتحدة " أن حوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص في منطقة تيغراي المحاصرة في إثيوبيا يواجهون ظروف مجاعة". ويقول مارك لوكوك ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية: "هذه أسوأ مشكلة مجاعة شهدها العالم منذ عقد من الزمان ، حيث فقد ربع مليون صومالي حياتهم في المجاعة هناك في عام ٢٠١١".

المرافق والمنشآت.

لقد أدت العمليات العسكرية المتعمدة للجنود والقوات ليس فقط إلى إلحاق الضرر بالزراعة ومصادر الغذاء ، ولكنها أدت أيضاً إلى تدهور البنية التحتية الصحية ، تاركة معظم المرافق الصحية معطلة إلى حد كبير فضلاً عن نقص المرافق والأدوية. كما أنه قد كشف عدد من التقارير الواردة من منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنسانية عن الأضرار التي ألحقها الجنود بالمنشآت التعليمية والصحية والأسواق والمحلات التجارية والشركات والأسر والبنوك وغيرها من المؤسسات. كما وصفت التقارير قيام الجنود بالسرقة وقيامهم أيضاً بإتلاف مؤسسات أساسية مثل مضخات المياه والمركبات والأدوية والملابس والأدوات المنزلية. وفي يناير من عام

٢٠٢١ صرحت منظمة أفادت منظمة أوكسفام أن معظم المنازل في جنوب تيجراي كان من المقرر تدميرها ، وإحراق المحاصيل بها بالإضافة الى سرقة الأصول.

في ١٥ مارس ٢٠٢١ أكد مكتب الصحة الإقليمي في تيجراي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن معظم المستشفيات إما تعرضت لنهب معداتها وأدويتها أو تعرضت للقصف، كما قالت منظمة أطباء بلا حدود: " أنه من بين ١٠٦ منشآت صحية زارتها فرق المنظمة ، فإنه يتم استخدام منشأة من كل خمسة منشآت كقاعدة عسكرية ". وأضافت أنه من بين الزيارات الميدانية التي قامت بها فرق المنظمة في منتصف ديسمبر ٢٠٢٠ ومارس ٢٠٢١ ، كانت ١٣ ٪ من المرافق الصحية تعمل بينما تم نهب ما يقرب من ٧٠ ٪ وتضرر نحو ٣٠ ٪. في معظم الحالات . فيما صرحت بأنه هذا الضرر متعمد .

كما أنه يوجد عدد قليل من المرافق الصحية في تيجراي لديها الآن سيارات إسعاف ، حيث استولت الجماعات المسلحة على معظمها. " كما أن العديد من المرافق الصحية لديها عدد قليل من الموظفين أو لا يوجد لديهم أصلاً. حيث أن البعض فر خوفًا. فيما لم يعد هناك آخرون يأتون إلى العمل لأنهم لم يتلقوا رواتبهم منذ شهور .

إن الأضرار التي لحقت بالمنشآت قد تركت المنطقة وسكانها في حد أدنى من الوصول إلى الرعاية الصحية. حيث كانت عواقب تدمير الأصول لها تأثير مروع على السكان ، مما أدى إلى انقطاع موسم الحصاد ، وتدمير المصادر التكميلية للغذاء والدخل ، والاستيلاء على الطعام وقتل الثروات الحية والذي نتج عنه تعرض السكان للجوع.

كما أن جائحة Covid-١٩ تفرض مزيدًا من الضغط على نظام الرعاية الصحية في إقليم تيجراي حيث تؤدي المراقبة المحدودة والمتقطعة للحالات والعلاج إلى تقييد تلقي بيانات Covid-١٩ من المنطقة ؛ بالإضافة إلى استحالة تنفيذ الإجراءات الوقائية مثل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي بسبب الوضع الحالي. إن الصراع الاقتصادي والنظام الصحي المتهالك قد ترك الناس يعيشون في ظروف قاسية بدون وسائل اتصال أو خدمات مصرفية.

النزوح واللجوء

إن من بين المخاوف الجسيمة المتزايدة من تداعيات النزاع المسلح هو تهجير السكان. حيث وصل آلاف النازحين إلى المنطقة التي ضربها النزاع في تيجراي ، وتمركزوا في المدارس والمباني الخالية في ظروف سيئة للغاية وخدمات محدودة. وتعتبر المدارس الابتدائية والثانوية في البلدان والمدن في جميع أنحاء منطقة تيجراي هي "بؤرة" أزمة النزوح التي تصل إلى مئات الآلاف.

ووفقًا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة (IOM). في ٢٥ مايو ، فقد تم تهجير ١,٧ مليون شخص ، كما فر ١,٧ مليون شخص من البلدات والمدن طالبين المساعدة الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك ، فإن البيانات التي تم جمعها من قبل مكاتب المنظمة الدولية للهجرة تشير فقط إلى النزوح في المناطق التي يمكن الوصول إليها للعاملين في المجال الإنساني ، مما يعني أنه من المحتمل أن يكون هناك أكثر من ١,٧ مليون نازح. وقد أشار مسؤولًا حكوميًا محليًا في تيراى قال إن أكثر من "مليون شخص" قد نزحوا حتى الآن منذ اندلاع الصراع.

خلال شهر مارس ٢٠٢١ تمكنت البعثة المشتركة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية لأول مرة منذ بدء النزاع ، من الوصول إلى مخيمي شيملبا وهيستاتس للاجئين. ووفقًا للبيانات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، فقد تم العثور على المخيمات مدمرة تمامًا كما أن جميع المرافق قد تم تدميرها ونهبها " ، فضلًا عن فرار اللاجئين من المخيمات.

لقد تفاقمت أزمة اللاجئين مع احتدام الصراع ، حيث ينتقل مئات الآلاف كل يوم إلى المدن بحثًا عن الأمان والغذاء والمساعدات الإنسانية. كما أن للنزاع أيضًا تأثير إقليمي أدى إلى عبور الإثيوبيين لحدود البلدان المجاورة.

لقد دفع القتال آلاف الأشخاص إلى الفرار والبحث عن ملاذ ، حيث قام الإثيوبيين بعبور الحدود إلى السودان. حيث بلغ عدد اللاجئين الجدد من إثيوبيا إلى شرق السودان منذ يناير ٢٠٢١ أكثر من ٦١٠٠٠.

إن اللاجئين الأثيوبيين الذين يقومون باللجوء إلى السودان يثيرون مخاوف بشأن النزاع الحدودي بين إثيوبيا والسودان والذي تطور إلى مناوشات مسلحة في ديسمبر ٢٠٢٠. حيث يعيش معظم اللاجئين في مناطق الاستقبال أو المخيمات غير المستخدمة أو مع المجتمعات المضيفة ، ويواجهون تحديات نقص الغذاء. كما تفتقر المخيمات إلى مواد الإغاثة الأساسية والإمدادات الطبية الكافية. ومن المتوقع أن تستمر الحركة عبر الحدود والزوح الداخلي للسكان نتيجة ذلك الصراع . حيث تتزايد أعداد النازحين داخليًا كل يوم بدون عدد محدد ودقيق. بالإضافة إلى ذلك ، لا يزال تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان تيجراي غير معروف ، بسبب عدم قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان على العمل في هذا المجال.

عدم وصول المساعدات الإنسانية

هناك تعميم إعلامي في إريتريا خاصة بعد وباء جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) ، حيث نفذت الحكومة الإثيوبية سياسات في منتصف عام ٢٠٢٠ أدت إلى تراجع حرية الصحافة وكبح تدفق المعلومات إلى الجهات الفاعلة الإنسانية.

ومع اندلاع الصراع في نوفمبر ، تم قطع جميع وسائل الاتصالات والإنترنت والخطوط الأرضية بإقليم تيجراي. كما فرضت الحكومة تعميماً من أجل الحد من التقارير وعدم الحصول على معلومات أو أرقام دقيقة حول الأزمة الإنسانية. كما احتجرت الحكومة أيضاً عددًا من الصحفيين والموظفين العاملين مع الصحافة لتغطيتهم للنزاع المستمر

ووفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن ٤,٥ مليون شخص ، أي أكثر من نصف سكان تيجراي ، يعيشون بدون كهرباء واتصالات وخدمات أساسية أخرى لأكثر من أربعة أشهر.

وقد أعلنت الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية عن عدم قدرتها على توفير وصول المساعدات الإنسانية منذ أكتوبر ٢٠٢٠ ، بسبب القيود الحكومية الشديدة. على الرغم من موافقة الأمم المتحدة ووزارة السلام الإثيوبية على بدء وصول المساعدات في ديسمبر ٢٠٢٠ ، كما تواصل السلطات الإثيوبية تأخير الإمدادات وتصاريح الموظفين. فيما تسببت الحرب في عراقيل أمام إيصال المساعدات إلى المجتمعات الضعيفة ، لا سيما في المناطق الريفية.

المجتمع الدولي

لقد كثفت الحكومة الإثيوبية جهودها للحد من تدفق المعلومات من تيجراي لتقييد تغطية وسائل الإعلام للأزمة الإنسانية ، والتي تجلت أيضًا في استجابة المجتمع الدولي السلبية في بداية الصراع. ومع ذلك ، سرعان ما اكتسبت الأزمة تركيزًا دوليًا ، ولكن استجابة المجتمع الدولي الحديثة لم تكن بالشكل الكافي.

في ٢٦ من شهر مايو وبعد ستة أشهر من الصراع المستمر ، دعا الرئيس جو بايدن أطراف النزاع في تيجراي إلى إعلان وقف إطلاق النار ، وحذر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية من أن إثيوبيا قد تشهد أول مجاعة لها منذ الثمانينيات بسبب هذا الصراع الذي طال أمده. وأضاف الرئيس الأمريكي قائلاً " يجب على جميع الأطراف ، ولا سيما القوات الإثيوبية والإريترية ، السماح بوصول المساعدات الإنسانية على الفور ودون عوائق إلى المنطقة من أجل منع المجاعة على نطاق واسع ، "

وفي ٣ يونيو ٢٠٢١ ، أعلنت الحكومة الإثيوبية أن القوات العسكرية على وشك "إنهاء العمليات". فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات وأعلنت المزيد من القيود على المساعدة الاقتصادية والأمنية لإثيوبيا ، مما أدى إلى احتجاجات الإثيوبيين في أديس أبابا التي تنتقد العقوبات الأمريكية.

كما دعت المملكة المتحدة أيضاً إلى وقف إطلاق النار بسبب النزاع المسلح المستمر. حيث قالت "إيقاف الأعمال العدائية من قبل جميع أطراف النزاع ووصول المساعدات الإنسانية بدون قيود حتى يمكن تدفق المساعدات وتجنب المجاعة". فيما قالت السفارة الأمريكية في أديس أبابا في الثاني من يونيو "نتفق مع المملكة المتحدة على أن الوضع الإنساني في تيغراي يتدهور سريعاً. إن وقف القتال الآن ، إلى جانب وصول المساعدات الإنسانية غير المقيد ، سيساعد على الفور على تجنب خطر المجاعة".

وقد أيدت العديد من الدول الأوروبية الأخرى دعوة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لوقف الصراع . حيث أعلن وزير الخارجية الفنلندي ، بيكا هافيستو ، أنه شارك في مناقشات مع الأمين العام للأمم المتحدة ، أنطونيو غوتيريس حول "الوضع الإنساني المقلق في تيغراي" ودعا إلى حماية العاملين في المجال الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

أعلنت الأمم المتحدة في أوائل شهر يونيو ٢٠٢١ ، أن أكثر من ٩٠ ٪ من شعب تيغراي "بحاجة" إلى مساعدات غذائية. كما أعرب برنامج الأغذية العالمي عن مخاوفه بشأن المعدل المقلق لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة ، وقال المتحدث باسم برنامج الأغذية العالمي ، تومسون فيري في جنيف. "أن ٥,٢ مليون شخص ، أي ما يعادل ٩١ ٪ من سكان تيغراي ، يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة بسبب الصراع ،"

كما دعا كبار المسؤولين في الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي إلى تنفيذ تدابير عاجلة لتجنب المجاعة في تيغراي. وقال مارك لوكوك ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ: "هناك خطر جسيم بحدوث مجاعة إذا لم يتم زيادة المساعدة في الشهرين المقبلين".

وعلى الرغم من الدعوات الدولية المتزايدة والضغط الدبلوماسي على إثيوبيا لإعلان وقف إطلاق النار ، لا توجد مؤشرات على انتهاء الحرب ضد جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيغراي. ، وتشهد المنطقة حالياً مجاعة منذ اندلاع الصراع ، كما أن المجتمع الدولي لم يتخذ خطوات فعالة لوقف الصراع ومنع حدوث المجاعة. إذ أن هناك حاجة ماسة إلى تدابير ملموسة وفعالة يتم تنفيذها من قبل المجتمع الدولي لكسر الصراع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي.

خاتمة

منذ (نوفمبر) ٢٠٢٠ ، تمر تيجراي بأزمة إنسانية ، حيث تقاتل القوات بعضها البعض ويعاني المدنيون من تداعيات الصراع ، دون أي بوادر للتراجع. فقد تحولت الخلافات السياسية في الحكومة إلى نزاع مسلح طويل الأمد وأزمة إنسانية يمكن أن تترك أثرها على الناس لسنوات. كما أدى الصراع إلى تفكيك الاقتصاد والنظام الغذائي في المنطقة ، مما جعل المواطنين يعانون من العواقب الوخيمة للصراع.

كما أثر الصراع على موسم الحصاد ، مما جعل أهالي تيجراي ينتظرون عامًا آخر ليحصدوا الحصاد. كما أضاف مزيدًا من القيود على انعدام الأمن الغذائي في المنطقة بسبب نهب وحرق وتدمير جميع الإمدادات والمصادر الغذائية. حيث أنه بعد أسابيع من بدء النزاع، دمرت القوات العسكرية المعدات الزراعية والمخزونات والبنية التحتية. كما أدت العمليات العسكرية أيضًا إلى تدهور البنية التحتية الصحية في المنطقة ، والأعمال التجارية ، والمتاجر ، والمؤسسات التعليمية.

بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي ، فقد أدى الصراع إلى نزوح أكثر من مليوني شخص بحثًا عن الأمان. كما سعى آخرون إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة ، حيث يعيشون في ظروف قاسية مع نقص مواد الإغاثة الأساسية والإمدادات الطبية الكافية.

كما أدى الصراع أيضًا إلى ظهور تحديات جيوسياسية مع تدفق اللاجئين الإثيوبيين إلى البلدان المجاورة ، ولا سيما السودان ، مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ولا يزال التعقيم على المعلومات في تيغراي من قبل الحكومة يمثل عقبة أمام المنظمات والجهات الفاعلة الإنسانية في معرفة الأعداد الدقيقة للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. كما أنه مع التصعيد المستمر للنزاع ، تظل استجابة المجتمع الدولي سلبية ، من خلال غض الطرف عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها إثيوبيا. حيث اختارت الدول الغربية التكيف مع النهج الدبلوماسي من خلال إثارة مخاوفها مع عدد قليل من الدول التي تمارس ضغوطًا اقتصادية.

إن الوضع الإنساني المأساوي لشعب تيجراي في الصراع واضح جدا. كما أن الدور الذي لعبته وكالات الإغاثة والمجتمع الدولي كان غير كافٍ على الإطلاق ، حيث كانت له جهود محدودة وغير مضافة تقريبًا للصراع الأخير. إن مخاوفهم المقلقة والمثيرة لم تؤد إلى نتيجة لإنقاذ المدنيين في تيجراي وإعلان وقف إطلاق النار.

ينبغي تحميل الحكومة الإثيوبية ، بالتعاون مع الأطراف المتحاربة الأخرى ، المسؤولية عن انتهاكات المتعمدة للقانون الإنساني ضد المدنيين ، ولا سيما حرمان السكان من الضروريات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

لقد أفادت منظمات حقوق الإنسان بقتل المدنيين الأبرياء ، والتجويد المتعمد والجوع ، والنهب الجماعي ، وتدمير المنازل والمرافق ، ومنع المساعدات الإنسانية. حيث تتطلب هذه الأحداث المروعة من المجتمع الدولي تنفيذ استجابة فعالة وسريعة لإنقاذ السكان من مجاعة ثانية ودعم وكالات الإغاثة للوصول إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها. إن الوساطة العاجلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ضرورية لتفادي الوضع الكارثي ووقف القتال وإنقاذ ملايين الأرواح.